

الإصلاح الإداري من خلال مقارنة دوائر التفكير Think tank

د. قاسم ميلود، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص:

يرتبط مفهوم الإصلاح بتلك العملية المستمرة والمعقدة التي تحاول من خلالها مراكز صنع القرار التركيز على خلق الانسجام بين فروع التنظيم ورفع من كفاءة الأجهزة الإدارية لمواجهة التغيرات البيئية التي تمس مصلحة المواطنين والدولة بشكل عام، فالإصلاح كفلسفة شاملة لا تقتيد بقواعد ثابتة ونمطية بل يجب أن تستجيب لمحتوى البيئة وما تمليه من تصورات تفرض على صاحب القرار فهم التحديات ومن ثم التحرك نحو بناء استراتيجية ارتيادي تتميز بالديمومة والاستدامة من أجل التكيف وفق المتغيرات الزمنية والمكانية. ولعل مواضيع الإصلاح والسياسات التي تنتهجها كل حكومة وكل دولة لدليل أن الإصلاح مرتبط بالظروف البيئية والسياسية لكل دولة ولا يجوز أن يتم التقليد الكلي لأن الأنظمة والثقافات تختلف حسب الحضارات وقيم كل مجتمع حسب رأي سامويل هانتيتحتن الذي يقول أن الاختلاف بين الحضارات هو اختلاف جوهري ومهما اختلفت الرؤى في القضايا العامة فإن الصراع سيبنى على أساس عقائدي حضاري.

من خلال تجارب عديدة في مجال الإصلاح الإداري في الجزائر يقر الكثير من الباحثين أن فلسفة الإصلاح تأسست على رؤى بيروقراطية ضيقة ركزت على بناء الهيكل العام للإدارة دون إيلاء موضوعات الإصلاح أهمية بالغة لمصلحة المواطن، وهذا ما جعل الكثير يعتقد بأن البيروقراطية أخذت تنمو بمعزل عن المجتمع، وأن المواطن كمحور أساسي في عملية الإصلاح مغيب تماما في ادراج أنظمة توافقية ومصلحة المجتمع. ولعل من بين الأسباب الرئيسة في بناء مفهوم الإصلاح يعود إلى المقاربات المختلفة التي وظفها صانع القرار في بناء استراتيجية غامضة المعالم في العملية الإصلاحية للجهاز الإداري، وعليه تأتي هذه المداخلة المتواضعة لتقدم مقارنة جديدة مبنية على رؤية متطورة في ادماج أطراف متخصصة في هذا المجال وقد اصطلح على تسمية هذا الهيكل بـ دوائر التفكير أو Think tanks وهو جهاز يتكون من الخبراء تستعين به الحكومات الغربية في بناء سياساتها العمومية، وعليه فإن مداخلتي ستحاول الإجابة على أشكال مهم وهو إلى أي مدى يمكن نقل التجربة الغربية في مجال خلق دوائر التفكير إلى الجزائر والاستفادة منها؟

المداخلة تتمحور حول ثلاث عناصر:

- 1- التعريف بدوائر التفكير ودورها في الدول الغربية.
- 2- دوائر التفكير مساهمتها في الإصلاحات الإدارية،
- 3- العوائق التحديات أمام دوائر التفكير في مجال الإصلاح في الدول النامية.

1- فوضى المفاهيم وقلة المعاني كمدخل لتقييم مفهوم الإصلاح الإداري:

ترتبط حركة النظام السياسي بالمتغيرات الفاعلة التي تنشأ خلال التطور التغييري في اتجاهات المجتمعات وعليه أي قرار يطمح لإحداث تأثير في تنمية ودعم فاعلية الانساق العامة التي تحكم المجتمعات لا يمكن أن تتجه في الاتجاه الإيجابي إلا بأخذ المصلحة العامة فوق كل اعتبار وبناء على ذلك فإن ظاهرة الإصلاح هي في أصل ظاهرة صحية بالنسبة للأنظمة التي تريد أن تتدارك الخل وتحاول التكيف وفق المعطيات الجديدة.

وموضوع الإصلاح له عدة أبعاد ومداخل فلا يمكن أن نحصره في معنى واحد بسبب اختلاف محتواه ومواضيعه، فالبعض قد ينطلق من النظرة الجزئية البسيطة في فهم وتحليل موضوع الإصلاح والبعض قد ينطلق من النظرة الشاملة لفكرة الإصلاح بسبب عدم التحكم وحصر رواكز والاسس العلمية لإصلاح وكل فريق له ما يبرر اختياراته لتوجهاته، لكن الفصل في الأمر ما مدى استجابة برامج الإصلاح لمتطلبات البيئة والنظام العام. ونحن بصدد الحديث على الجانب المهم من فروع النظام العام وهو الجهاز الإداري الذي قال فيه فيرل هيدي بأن الجهاز البيروقراطي هو الدائرة الصغرى التي تتوسط النظام السياسي ثم النظام الاقتصادي وبعدها النظام الاجتماعي - الثقافي¹ وهنا تظهر الأهمية العملية للإصلاح الإداري الذي يعتبره بعض المفكرين هو الدينامو الذي يحافظ على شرعية النظام السياسي كما يعتبره البعض هو الجسر الذي يربط أجهزة الدولة بالقاعدة الشعبية.

أعتقد أن مفهوم الإصلاح الإداري كفلسفة عامة في الدول النامية تبقى مبهمة أمام مفاهيم التطوير والتنمية والتطور التحسين والتحديث... الخ ويرجع هذا الاختلال في تحديد المعنى إلى المنطلقات والمداخل التي استعان بها صانع القرار في الولوج في عملية التغيير دون تحديد الزوايا التي تستجيب للتغيير، وهنا يحضرني مصطلح **لفريد ريجز** أطلقه على الفوضى التي تحدث داخل الأجهزة الحكومية في الدول النامية وهو مصطلح مركب من فوضى - تركيب **synarchy** أي **synthese + anarchy** يعيب **فريد ريجز** على الاختلال الوظيفي داخل الأجهزة الإدارية وعجز الحكومة على التحكم في مسار الإصلاحات الإدارية². حيث يضرب لنا مثالا على هيئة الأمم المتحدة التي يقول أنها تحمل أكثر من تركيب حكومي - ثقافي دولي ولكن فاعليتها قليلة.

ومهما اختلفت معانيه وصور الإصلاح فإن الأكيد من ذلك أن الإصلاح هو عملية حركية غير ساكنة ومستمرة في الزمان والمكان تستجيب للمستجدات التي تطرأ على البيئة وهناك من يعرف الإصلاح بأنه التحسين الذي يراد به التغيير والتطوير والتجديد والتنمية، وهو بذلك يعني بالتدرج في أحد أجزاء ظاهرة ما، سواء كانت تنظيمية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تقنية³ لكن إذا ما قصدنا الإصلاح الإداري فالتركيز هنا يختلف حسب موقع الإصلاح وبيئته وأهدافه ومداخله، فعادة قد يعبر الإصلاح عن سلسلة التحسينات والتعديلات التي تدخل على الجوانب الإجرائية والوظيفية والهيكلية والمنهجية للأجهزة الإدارية التي تقوم بها الحكومات من أجل تحسين الأداء الإداري وهناك من عرفه أن الإصلاح ناتج من الخل الذي تنتجه البيروقراطية في العمل المتسق بمصالح الدولة والمواطن وعليه وجب إصلاح جوانب الخل وضبط القواعد للتخفيف من شدة الإجراءات البيروقراطية، وهما تكاثفت التعريفات فإن عنصر المفاجئة لا يتماشى وفق مفهوم الإصلاح الإداري لأنه في الأصل هو نابع من خطة قومية أو جهوية، الغرض منه خلق الظروف الموائمة لتحقيق الانسجام بين الهياكل والأهداف وفق وضوح المسؤوليات ورفع من كفاءة التنظيمات، المهم هو أن يكون العنصر البشري هدف كل إصلاح على حد قول أ.د عبد الطيف عبد الحميد أن الإصلاح الإداري يتقدم على الإصلاح الاقتصادي في عملية التطور والتنمية التي تقوم بها الدولة من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات، وأن التنمية الشاملة تساوي التنمية الاقتصادية زائد التنمية البشرية وهنا المقصود أن الذي يضطلع بمهمة العناية بالبشر هو الجهاز الإدارية، في بعض الأحيان قد نجد خلط في تحديد المفاهيم من جانب الإصلاح حيث يعزى التغيير إلى التنمية الإدارية التي تحدثها الحكومة ويفهم في ذات الوقت أنه إصلاح إداري بحيث تعرف التنمية الإدارية هي العمليات الإدارية التي تستهدف تطوير الإدارة وترشيدها لتكون فعالة في تحقيق أهدافها وواجباتها باستثمار الامكانيات المتاحة لها بأحسن وجه وتتركز محاورها في ثلاثة اتجاهات رئيسية⁴:

- 1- العناية بالمرتكزات الأساسية للإدارة الإنسان الهيكل التنظيمي للقوانين والأنظمة والأدوات وعلى التوازي فما بينهما مع أفضلية الإنسان.

2- رفع مستوى الوظائف العامة للإدارة: كالتنظيم والتخطيط، واتخاذ القرارات والتحفيز والتدريب والإحصاء والمتابعة... من حيث تأهيل العاملين وتوفير الاساليب الحديثة والأدوات المادية اللازمة لها،

3- رفع مستوى المهام الادارية التقليدية وذلك في الوظائف العامة: كالدراسات والأبحاث والشؤون القانونية.

كما تتميز التنمية الادارية بالشمولية والاستمرارية والتجديد والارتباط الوثيق والجدي مع أنشطة التنمية الشاملة. من جانب آخر قد يعتقد أن التحسينات التي توردها الدولة لإصلاح جانب من جوانب القطاع الاداري هو في حد ذاته يعتبر تنمية ادارية أو تطوير إداري بالرغم من الاختلاف الوظيفي لمفاهيم وأهداف السلوك الحكومي نحو هذا الموضوع، إذن هناك ضبابية في تحديد طبيعة السلوك الحكومي نحو موضوع الإصلاح وهذا الاتجاه هناك ما يبرره ومن أهم الاسباب هو التقاطع غير المنطقي بين قطاع السياسية وقطاع الادارة ؛ حيث يوظف البعد الايديولوجي والسياسي والبيروقراطي في العملية الإصلاحية مما يجعل أدوات الإصلاح لا تنتج فعلا برامج فعالة وكفئة لمواجهة التغيير، لأن أصل الإصلاح أن يكون ذا نظرة شاملة ومنطقية تستهدف التغيير ليس لذاته بل بذاته لتحقيق الاهداف السيادية.

2- طبيعة الإدارة في الدول النامية وعلاقتها بالإصلاح الإداري:

إن الأصل في الإصلاح هو فهم التركيبة الهيكلية للقطاع الاداري موضع الإصلاح وإخراجه بالأسلوب الذي يلائم طبائع المشكلة، والمعروف في العلوم الادارية أن الهيكل الاداري لا يخل من تراث ثقافي يوجه مساره وأهدافه وفق رؤية نخبية أو شعبية مما يؤثر بشكل كبير على الوظائف الاجتماعية للإدارة العامة، خصوصا ان التنظيم البيروقراطي في الدول النامية يلعب أدوارا لا يستطيع المركز المؤسسي التحكم في النخبة البيروقراطية علما أن ما نلاحظه في الدول النامية هو ذلك النمو البيروقراطي الواسع الذي أخذ ينضج بشكل فاق قدرة السلطة المركزية على التحكم والسيطرة، فالبيروقراطية تحتكر الخبرة الفنية وهي ليست منفتحة على البيئة ، حيث لا يصلها الا صوتها فهي تنمو بمعزل عن المجتمع على حد قول ميشال كروزيه، وما يميز الإدارة العامة في هذه الدول هي مقلدة وقد وصف **kingsly** كيف أن تنظيم المكاتب وسلوك الموظفين المدنيين ومظهر المكاتب العامة في هذه الدول النامية هو مرآة لنفس الخصائص الدول الاستعماري وهذه الصورة للإدارة تتماشى ومتطلبات الحكومة الاستعمارية وليس مع الحكومة الوطنية، أضف الى ذلك عدم التجانس بين البرامج التربوية والوظائف المتخصصة الادارية ن وهذه السمة أثرت كثيرا على توصيل أفكار التغيير بالشكل الذي تتوقع الادارة المركزية أن يكون عليه السلوك الاداري: وعموما يمكن تلخيص العوامل التي تعقد من مهمة الإصلاح في ما يلي:

أ. **الوظيفة التنموية للإدارة العامة:** تتمير الإدارة في الدول النامية بممارستها لوظائف متعددة أثقل كاهلها ولم تعد تستطع الاستجابة للتغيرات الاجتماعية، حيث شهدنا أن اعتمادا ضخما على الجهاز البيروقراطي وسائر الاجهزة الادارية والنظام الضريبي وتسيير الصناعة والتجارة والتعليم... الخ الى حد أن ضخامة الجهاز البيروقراطي أضحى ينسف بكل محاولة إصلاح على ذاته لما تشعر النخبة البيروقراطية بتهديد مصالحها، وهنا أضحى يستعان بالخبرة الاجنبية^٧:

- في مجال التنظيم كلما ظهرت مشكلة، رأى أن الحل الاساسي لها هو استحداث منظمة جديدة.
- في مجال ادارة الافراد، تركز على توصية بوصف الوظائف وتقييمها وبنظم الاستحقاق بصرف النظر عن توافر الشروط الموائمة لها.
- فتح مراكز للتدريب كلما توافرت الاموال دون الحاجة اليها.
- إدخال أنظمة مالية محاسبية غير ملائمة للحاجات القائمة.

وبالرغم من تحقق بعض من معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول النامية على أن المشكلات الأساسية استمرت ولم تتحسن نوعية الحياة لان نهايات الإصلاح كانت آنية وظرفية لم تستطع خطط التغيير والإصلاح افشاء ثقافة بيئية ملائمة لتقبل صور التغيير. ومع مرور الزمن اتضح خطورة الاعتماد على البيروقراطية المركزية المهيمنة على مجالات الاقتصاد دون أن تحسن من مستوى أدائها.

ب. **الوظيفة السياسية للإدارة:** تفتقر الدول النامية الى كثير من جوانب الحزم والصرامة ولعل مرجع ذلك الى الطابع الاجتماعي للبيروقراطية خاصة المجتمعات التي ساد فيها الطابع البدوي الذي يميز أفرادها بالاستقلالية والعشيرة، وعلوه على السلطة المركزي بل ومن الخضوع لجميع أنواع تدرج الحكم وتعقيداته، فنشأت ظاهرة البدوقراطية التي تمكنت من الاستفحال داخل الاجهزة الرسمية ليصبح الامر عويص في مجال الإصلاح اذ أن الإصلاح الاداري يهدف بالدرجة الاولى الى ترقية الأدوات التنظيمية والبشرية لأجل تحقيق الاهداف السبادية، لكن الامر تحول من البحث في الاجراءات والقوانين دون سيطرة البرامج على الذهنيات العقائدية والتقليدية التي تسير التنظيم، خاصة أن ظاهرة **البدوقراطية** قد تعقد من تحقيق مرونة في الجهاز البيروقراطي الذي هو نمط الواحد المركزي الهرمي الذي يقوم على التخصص الوظيفي والتدرج الرئاسي والرقابة النمطية^{vi}.

إن قدرة بعض الجماعات من اختراق البيروقراطية جعل منها أداة لتحقيق أغراض شخصية فاستفحل الفساد الاداري وأصبح الجهاز البيروقراطي أكثر نضجا ودفاعا على نفسه ، وهذا ما زاد في تعقيد الإصلاح الاداري. هذا بالرغم من كل ما تعرض له التنظيم البيروقراطي من انتقادات الا أنه يمثل أداة فعالة للقيادات الحاكمة في مجال الضبط والتحكم الاجتماعي والسياسي ويرى البعض "أن القيادة السياسية تلجأ الى اللامركزية الحقيقة إذا كان لها من الشرعية ما يسمح لها بالاطمئنان الى الجو السياسي السائد، أما إذا نظرت القيادة الى البيئة السياسية على أنها معادية لها ، فإنها تتجه الى التمسك بالجوانب التحكمية والتسلطية الموجودة في النمط الفيري للتنظيم والادارة^{vii}، "هذه من بعض المظاهر التي تعقد على صاحب القرار الخوض في موضوع الإصلاح.

ومن العوائق التي تعيق بناء استراتيجية واضحة في مجال الإصلاح الاداري نذكر: عدم وضوح أهداف الإصلاح، عجز القائمين على تنفيذ برامج الإصلاح من ايصال أفكار الإصلاح للمستويات الدنيا، نقص المعلومات وضالة الخبراء الذين تنق فيهم الدولة وتولي لهم أدوارا رئيسة في بناء استراتيجية الإصلاحات الادارية، وهنا أصل إلى جوهر الموضوع المتعلق بدور مؤسسات دوائر التفكير في العملية الإصلاحية.

3- دوائر التفكير Think tanks الخزان الاصلي لكل إصلاح:

تنوعت المسميات لهذا التنظيم حسب كل بيئة لكن جوهر المهمة واحدة وهو اعتباره خزان القواعد الخلفية لصناع القرار، حيث كان من يسميهم بمؤسسات الفكر، خلية الفكر، دوائر الفكر ومهما اختلفت التسميات يعتبر الباحث الأكاديمي المحور الفعل في كل عملية تغييرية.

1. التعريف والخصائص لدوائر التفكير.

لقد ظهر توجهان عند تعريف المصطلح (Think Tanks) من اللغة الانكليزية التي هي لغة بيئته الأصلية التي انطلق فيها (انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية) وذلك اعتمادا على طبيعة فهم مدلوله ومصدره في لغته الأصلية. لقد كان مصدر المصطلح في اللغة الانكليزية هو الحقل العسكري كون انطلاقا عمل هذه المؤسسات قد بدأت فيه حيث تمت استعارة المصطلح الذي يطلق على الغرفة المحصنة التي تعقد فيها اجتماعات قيادات هيئة الأركان المشتركة في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون/Pentagon) و تسمى (Tank) باعتبارها موقعا "أمنا" محصنا" ضد الضربات كالدبابة (Tank) و معزولا" عن الخارج عزلا" الكترونيا" لحساسية المعلومات التي يتم تداولها فيه باعتباره منبعاً للأفكار

والخطط الإستراتيجية للقوات المسلحة و أوامر إدارة ومتابعة العمليات العسكرية الرئيسية. فكان التوجه الأول عند تعريب المصطلح على إنها (دبابة الفكر) تعريباً لكلمة (Tank / دبابة) استناداً إلى ركن الوصف الصوري للمكان في أصل ومصدر المصطلح فيما نظر التوجه الآخر للجانب الوظيفي للكيان فعربه على انه كيان (مخزن / Tank) تجري فيه مناقشة وصياغة الأفكار الإستراتيجية وقد ملنا نحن في تعريبنا للمصطلح إلى هذا الاتجاه^{viii}.

دوائر التفكير (Think Tanks) والتي تدعى أحياناً بمعاهد السياسة (Policy Institute) هي عبارة عن: كيان، مجموعة، مؤسسة، معهد، هيئة (حكومية أو غير حكومية) وظيفتها القيام بإجراء الدراسات والبحوث العلمية المركزة والمعمقة ومحاولة إيجاد الحلول للمعضلات المتعلقة بمواضيع ذات طابع اجتماعي سياسي أو قضايا الاستراتيجية السياسية أو القضايا المتأثرة بالتطورات العلمية والتكنولوجية.

لقد جاء في الموسوعة البريطانية حول المصطلح: إنها معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية. فهي فيما يخص القضايا التابعة للحكومة تتدخل أحياناً في تخطيط السياسات الاجتماعية والدفاع الوطني، وقد أورد Andrew Rich تعريف لدوائر الفكر قائلاً: "هي دائرة تفكيرية تتميز بالاستقلالية لا يطمح أصحابها للمنفعة، توظف كل المعارف العلمية والخبرة للاستشارة في القضايا التي يصعب فهمها وصنع القرار فيها"^{ix}.

ويفرق Nelson Polsby بين دوائر الفكر والمعهد دراسات السياسة في مجال الوظيفة التي تجمع بين الطرفين حيث يرى أن دوائر الفكر تأسست على بعد نخبوي غير رسمي نابع من إيمان أعضائه بدعم المجتمعات بكل أنواع المعرفة البناءة^x، ومن أهم القضايا التي يهتم فيها نذكر: الاقتصاد المحلي، الخدمات الاجتماعية، السياسات الصناعية، الاندماج الاقتصادي الأوروبي التعليم والسياسات العمالية، الإصلاح الإداري العمومي، البحوث في المجالات التقنية ... الخ^{xi}. ويعزى Andrew Rich أسباب انتشار هذه التنظيمات إلى:

❖ الديمقراطية:

- أ. طلب استقلالية المعلومات والتحليل.
- ب. مأسسة حوار أكثر تفتحاً حول صناعة القرارات الحكومية.
- ج. نهاية احتكار الدولة للمعلومات.
- د. أزمة الثقة لدى الموظفين الحكوميين.

❖ العولمة:

- أ. نمو الفاعلين الدوليين
- ب. عالمية التمويل المنظمات غير الحكومية
- ج. ضغوطات العولمة

❖ التحديث:

- أ. تقدم وسائل التكنولوجيا والاتصال
- ب. التكنولوجيا وطبيعة المشاكل السياسية التقنية^{xii}

وقد أحصى الباحث James Magann عام 2010 عدد الدوائر التفكيرية بـ: 6480 موزعين كالآتي^{xiii}:

- | | | |
|----|-------------|-----|
| أ. | شمال أمريكا | 30% |
| ب. | أفريقيا | 8% |
| ج. | أوروبا | 27% |

د.	آسيا	18%
هـ.	أمريكا اللاتينية	11%
و.	الشرق الأوسط	05%

وقد تم تصنيف دوائر التفكير الى:

- أ. المنظمات التعاونية المنفعية.
- ب. دوائر تفكيرية مستقلة وغير حكومية.
- ج. دوائر شبه مستقلة (عمل فردي).
- د. مشاركة أساتذة الجامعة.
- هـ. منظمات تابعة للأحزاب السياسية.
- و. منظمات شبه حكومية وتمول حكومياً.
- ز. منظمات تابعة للحكومة.

وتشير الدراسات أن التنظيمات دوائر الفكر تختلف أهميتها من بلد لآخر حسب اهتمام الحكومة وكذا متطلبات القطاع الخاص للاستشارة البحثية، فبالمقارنة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ أن دوائر الفكر أكثر حضوراً في الثانية من الأولى بالرغم من أن هيكل النظام السياسية الأمريكي تقف عقبة أمام عمل بعضها^{xiv}.

لقد حاول البعض دراسة دوائر التفكير في بعدها الأكاديمي من أجل معرفة منشأها ومحتوى فاعليتها واتجاهاتها، حيث استعملت عدد من المقاربات العلمية فتركزت في ثلاث مقاربا أساسية:

- 1- عدد من علماء السياسة يمثلون النخبة وظيفتهم توظيف خبراتهم واستشاراتهم في مجال صنع السياسات العامة
- 2- عدد منهم يمثلون مجموعات متزايدة من الخبراء وظيفتهم البحث على التأثير المباشر في سلوك الجمهور ومن ثم صياغة البحوث التي توجه صانع القرار لكسب أكثر فائدة
- 3- المجموعة الأخيرة تركيزها أقل على النخبة والبيئة السياسية، وتتوجه جهودهم نحو الهياكل المؤسساتية والبحث في تطويرها^{xv}.

ii. أنواع دوائر التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية:

ويمكن ذكر بعض من دوائر التفكير العالمية أهمها^{xvi}:

- 1- مؤسسات تابعة للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق الوسط التابعة لجامعة كولومبيا.
- 2- مؤسسات بحثية تميل لأحد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية مثل: معهد بروكنجز (Brookings Institution) الذي يميل إلى الحزب الديمقراطي، ومؤسسة هيريتيج (Heritage Foundation) التي تميل إلى الحزب الجمهوري.
- 3- مؤسسات تابعة لهيئات حكومية مثل: جامعة الدفاع الوطني (Nation Defence University) ومركز بحوث الكونجرس (Congressional Research Service).
- 4- مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبرى مثل: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي (Carnegie Endowment For International Peace).
- 5- المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل: مجلس العلاقات الخارجية (Council Of Foreign Relation).

- 6- مؤسسات متخصصة مثل: الجمعية الوطنية للعلوم السياسية (American Political Science Association).
- 7- المؤسسات التابعة للوبي الصهيوني مثل اللجنة الوطنية اليهودية الأمريكية (American Jewish Committee)، ولجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية "إيباك" (American Israel Public Affairs Committee).
- 8- مؤسسات مرتبطة بهيئات معارضة للسيطرة الأمريكية ومعظمها من اليسار مثل: (NationPacifica) واليمين المعارض مثل لاروش.

iii. آليات ووسائل عمل دوائر التفكير:

تتحرك دوائر التفكير في مجال يسمح لها ان تكون في اتصال دائم بمختلف التشكيلات الاجتماعية وقد أوردت الباحثة خليل بسمة نانق الآليات التي تكمن منظمات التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية نقل الأفكار والخبرات للمختلف الفاعلين بكل انواعهم حيث نذكر^{xvii}:

- 1- التلفزيون ووسائل الإعلام حيث يظهر باحثو مستودعات الأفكار والرأي بشكل منتظم في برامج أو أخبار المساء، وفي كثير من الأحيان تقوم العديد من الصحف باقتباس أقوالهم.
- 2- الظهور العام (Public Appearance) يتاح لباحثي وعلماء مستودعات الأفكار فعليا وبشكل يومي الفرص للتحدث أمام الجمهور والجامعات والمؤسسات المهنية وبرامج وزارة الخارجية التدريبية وجماعات التبادل الخارجي.
- 3- الوصول إلى صانع القرار (Access To Policy Maker) حيث لديهم اتصال مباشر مع صناع القرار في البيت الأبيض ووزارة الخارجية.
- 4- شهادات الكونجرس (Congressional Testimony) ففي حالة بحث بعض اللجان الرئيسية أو الفرعية في الكونجرس موضوع عام فإنها تستدعي أشخاصا من مؤسسات الفكر والرأي المتخصصين في الموضوع.
- 5- القناة الاستشارية (Advisory Panels) حيث أن مؤسسات الفكر والرأي لديها هيئة مستشارين على مستوى عال لكل برامجها الفعلية، وهؤلاء الأشخاص من الخارج وغالبا من مجتمع الأعمال المعروفين جداً وهؤلاء يساعدون في زيادة التمويل للحصول على دراسات تخص عملهم.
- 6- الاتصالات الشخصية (Personal Contacts) حيث يكون لدى علماء مؤسسات الفكر والرأي فرص اتصال كبيرة وهذا ليس مع الصحفيين فقط ولكن مع موظفي الحكومة ورؤساء المؤسسات الحكومية مثل وزارة الدفاع والخارجية وممثلي الولايات المتحدة في الخارج.
- 7- الخبرة الحكومية (Governmental Experience) حيث يكون لعدد من المهنيين العاملين في الحكومة مكان واتصال مع هذه المؤسسات فوزير الدفاع في الولايات المتحدة "دونالد رامسفيلد" وبول وولفويتز في إدارة الرئيس بوش الابن من بين شواهد كثيرة معروفة في هذا المجال فهما من مقدمي أوراق ودراسات في معهد أمريكي انتريبرايز (American Enterprise Institution) وهناك غيرهم كثير من الشخصيات الأخرى*.

- 8- توفير المعلومات حيث تقوم هذه المراكز بتوفير المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي^{xviii}. إذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماما كبيرا لدوائر الفكر في المجالات الحيوية فإن الامر غير ذلك في دول النامية حيث يلاحظ James McGann بان الاهتمام قليل في يدول أفريقيا تشهد عدد محدود جدا من دوائر التفكير، وأن اهتمامات هاته الاخيرة منصبة على التنمية الاقتصادية، الصحة، وقد ارتبطت وظيفة الدوائر التفكير في افريقيا بالبحث في قضايا النزاعات التي تشهدها دول القارة. وإذا كان الاهتمام قليلا لدى دول النامية في ايلاء دورا استراتيجيا للمنظمات الفكر بسبب احتكار الدوائر السياسية والانغلاق البيروقراطي حول مجالات صنع القرار الحيوي -وهذا تفسيره قلة المنافسة الداخلية وابقاء مجالات التدبير في يد فئة سلطوية قليلة مع نقص ثقة الباحث الاكاديمي في أصحاب السلطة التي تسيرها نفوذ

ذات اتجاه براغماتي – فالأمر يختلف في كثير من الدول المتقدمة إذ وجدنا أن البعد العقائدي لدى فئة الباحثين المنظورون تحت دوائر الفكر تحركهم ايديولوجيات دافعة لخدمة الوطن، تؤكد الدراسات التي قام بها Andrew Rich عام 1996 أن أغلب الباحثين كانوا من المحافظين حيث قدر عددهم بـ 165 باحث من أصل 306 مقابل 14 من الأحرار من 59 باحث سنة 1970 حيث حافظ الأحرار على هذا التقدم الى غاية 1969^{xix}.

الخاتمة

أي دور أعطي لدوائر التفكير في الجزائر: يصعب كثيرا على الباحث الجزم في طرق صناعة القرارات الإصلاحية في الجزائر نظرا لندرة المصادر العلمية التي تبين المداخل والمناهج التي تنتهجها السلطة في إحداث التغييرات والتحسينات على هياكل التنظيم عموما فإن الخصائص العامة للإصلاحات في الجزائر لا تعدو تنطلق من نظرة مكتبية للمسائل الحيوية وأن استشارة الخبراء هي استثناء وليست القاعد وأن السلطة المركزية تضيق كثيرا من دائرة الباحثين المستشارين.

الاحالات والهوامش

- ¹⁻ فيرل هيدي، الإدارة العامة بمنظور مقارن، ت قاسم القريوطي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
- ²⁻ Fred Riggs "Globalization and public administration, public administration **review**, vol 59 n-6 November –Dec 1999, pp 509_522.
- ³⁻ د. خنيش السنوسي "الإصلاح الإداري وبيئة الإدارة في النظري والتطبيق في الجزائر" **مجلة البحوث الإدارية**. السنة 23 العدد الأول 2005 ص 67.
- ⁴⁻ عبد المطلب عبد الحميد "أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية والإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي" **مجلة البحوث الإدارية**، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول 2005 ص 10.
- ⁵⁻ نزيه الايوبي "البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة" **المستقبل العربي** عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد 2، 1988 ص 92.
- ⁶⁻ نفس المرجع السابق ص 96.
- ⁷⁻ نفس المرجع ص 97.
- ⁸⁻ د. بسمه خليل نامق "مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي" **مجلة القادسية للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 2 المجلد 2، 2009 ص 151.
- ⁹⁻ Andrew Rich, **Think tanks public policy and the politics of expertise**, Cambridge university 2004 p,11.
- ¹⁰⁻ Diane stone et D'autres, **Think tanks across nations: a comparative approach**, Manchester university press, 1998, p 43,
- ¹¹⁻ Ibid p,69.

- ¹²⁻ Andrew Rich et D'autre, think **tanks in policy making, do they matter, shaighai**, Cambridge university September 2011 p 10
- ¹³⁻ Ibid, p 11.
- ¹⁴⁻ Abelson E Donald, **Do Think tanks matter? assessing the impact of public policy**; McGill-queen's university press 2002 p 58
- ¹⁵⁻ **Op, cit** p 49.
- ¹⁶⁻ د. بسمة خليل نامق مرجع سابق ص 139.
- ¹⁷⁻ د، بسمة خليل نامق :مرجع سابق ص 150.
- ¹⁸⁻ تم أحصاء حوالي 1816 دائرة تفكير سنة 2010 بميزانية حوالي 260 مليون دولار ، ما يلاحظ أن دوائر الفكر التي تهتم بالقضايا الحكومية والسياسات العامة هي صغيرة الحجم.
- ¹⁹⁻ Andrew Rich, and Kent Weaver; **The political system of USA** p.16
- ²⁰⁻ Andrew Rich, think tanks public policy and the politics of experiences, **op, cit** p 13
- ²¹⁻ Voireaussi Abelson E Donald, **op, cit** p 50